

نظريّة النحو الثاني في مفهوم عبد القاهر الجرجاني

أ عمار ربيح

جامعة محمد خيضر بسكرة

RESUME

Le cours grammatical est né dans le dessein de préserver le livre sacré (le Coran) de la faute et de l'accent qui se manifestais sur les langues des gens voir des érudits qui étudiaient ce livre et l'appliquaient dans leurs adorations.

Depuis, cette naissance est devenue une recherche scientifique spécialisée qui a connu de nombreux créateurs et s'y sont multipliés les aspects des grammairiens avec les logiciens, les parlants et ceux de la dialectique caractérisants la science à l'époque de l'épanouissement de la civilisation arabo-islamique.

Si la grammaire arabe admet l'apport d'EL Khalil et de Sibaouih comme prédécesseurs dans l'établissement des premières règles grammaticales, elle reconnaît également que sa renaissance revient à la contribution de Abdelkahar EL Djordjani qui a pu, grâce à sa perspicacité et son bon atticisme arabe, la purifier des amalgames de la philosophie et de la logique et la ramener à la rhétorique arabe pure surtout en étudiant la question de l'incompétence de l'homme dans le Coran.

Ce livre sacré met l'homme dans l'incapacité avec ses systèmes qui veillent sur le choix des sans de la grammaire et ses relations entre les parties de m'expressions.

الملخص :

نشأ الدرس النحوي استجابةً لداعي صون كتاب الله عز وجل من الخطأ واللحن الذي بدا فاشياً في ألسن العامة بل حتى الخاصة ممن يقرأون كتاب الله ويتعبدون به ، وما فتئت هذه النشأة أن تحولت إلى بحث علمي متخصص ، كثُر فيه الصناع وتعددت فيه وجوه التأثر ، سيماء بعد مخالطة النحاة للمناظرة والمتكلمين وأصحاب الجدل الذي أصبح سمة العلم أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية ، وإذا كان النحو العربي يدين بالفضل للخليل وسيبوه اللذين كان لهما فضل البدء والتعميد الأول فإنه مدين لرجل مثل عبد القاهر الجرجاني في ميلاد الثاني ، حينما استطاع بنظره الثاقب وذوقه العربي السليم أن يخلاصه من أحلاط الفلسفة والمنطق ويعود به إلى حياض البلاغة العربية الخالصة خصوصاً وهو يناقش مسألة الإعجاز في القرآن العظيم ، فكتاب الله معجز بنظمه والنظم عنده ليس إلا توخي معانٍ النحو وعلاقاته بين أجزاء التعبير ، وهذا المعنى الذي أصبح النحو يتميز به عند الجرجاني هو ما قصدنا إليه بنظرية النحو الثاني أم النحو الأول فهو نحو يبحث في مجال الصحة والخطأ وسلامة القاعدة في التركيب.

شهد النحو العربي عبر تاريخه الطويل ، ميلادين اثنين ، كان أولهما في القرن الثاني المجري على يدي سيبويه من خلال " الكتاب " ، وكان الثاني خلال القرن الخامس المجري على يدي عبد القاهر الجرجاني (471 هـ) من خلال " الدلائل " ، فقد أعطى الشيخ (الجرجاني) للنحو العربي مفهوماً جديداً لم يكن ليعرفه معرفة حقه لولاه . فإذا هو يهتدى في أصياغ المعانى وجماليات التعبير ، بعد أن كان قاعدة منطقية جامدة جمود الصخر الأصم ، لا يعي أصحابها عنها حولا ، وإذا عبد القاهر يغدو علماً في سماء الدرس النحوى ، يتناول النحاة والبلغيون والنقاد كتبه بالبحث والدراسة ، سيماما كتابيه " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " ، هذا الذي قال فيه د/ طه حسين في مقدمة . " نقد النثر " لقدماء بن جعفر " لا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما انفق عبد القاهر من جهد صادق في التأليف بين قواعد النحو وبين آراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب وقد وفق عبد القاهر فيما يحاول توفيقاً يدعو إلى الإعجاب " ⁽¹⁾ .

والتكامل الذي عرفه الجرجاني في منهجه الدراسي في " الدلائل " جعل البلاغيين والنقاد والنحاة ، كلّا منهم يدعى نسب الشيخ إليه ، وذكاءه في تناول علمه ، ولعل هذا التكامل هو من دعا فيما بعد إلى ربط المعانى بالنحو واجتماعهما معاً في دراسة النص الأدبي .

والنحو العربي الذي بدأ توجيهها بسيطاً بحفظ الكلام من الخطأ ويفي المتكلم اللحن في آي الذكر الحكيم ، سرعان ما تحول إلى رياضة عقلية تکد العقل وتعيي الفكر ، بما كان يتمثله النحاة من وجوه الحمل والتأويل في طرائق تشكيل الكلام وتأليفه ، حثّ قال قائل الناس:

قد كان أخذهم للنحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

لما سمعت كلاماً لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم

تركـتـ خـوـهـمـ وـالـلـهـ يـعـصـمـيـ من التـقـحـمـ فـيـ تـلـكـ الـجـرـاثـيمـ ⁽²⁾

وقد كان للمنطق اليوناني أثره على بعض النحاة حين راحوا يستعينون بمقولات أرسطو وبآرائه في المعانى والحمل .

فما مظاهر تأثير المنطق على النحو العربي؟

*النحو والتفكير الفلسفى :

إن التاريخ - في واقع الأمر - لم يقدم شيئاً مؤكداً حول الاتصال الفعلى والمبادر بين نحاة العرب وأهل المنطق ، غير أن هذا لم يمنع من أن يطلع العرب على ألوان التفكير العقلي لدى اليونان وبخاصة عن طريق ما وصلهم من بعض مؤلفات السريان ، أو من السريان أنفسهم في مجالس المناظرات التي كانت تدور في البلاط الأموي حول الديانات والعقائد ، وكان المناظرون من المسيحيين لا ينون يستعملون الحجج العقلية والأدلة المنطقية لاثبات ما

يقولون، ومن أشهر هؤلاء ، أبو منصور يحيى بن سرجون الدمشقي⁽³⁾

وسار الأمر على ذلك حتى رقي المأمون كرسى الخلافة واعتنز^{*} فكانت هذه المرحلة من أخصب ما عرفه انتقال الثقافة الإغريقية إلى الدولة الإسلامية . فنشطت الترجمة وولع الناس بالنظر العقلي في كل العلوم ، ولم يكن النحاة على خلاف أمر الناس هذا ، فلم نجد نظريسيرة واحد من كبار أئمة النحو في هذا العهد إلا والمصاب به كالفراء وأبي علي الفارسي وأبي الفتح عثمان بن جنى، وأوغل بعضهم في استعمال المنطق حتى قال الفارسي عن الرماني (384 هـ) : " إن كان النحو ما عندنا ، فليس عند الرماني منه شيء ، وإن كان النحو ما عند الرماني فليس عندنا منه شيء " ⁽⁴⁾

وإذا كانت الترجمة قد شملت مختلف الأعمال الإغريقية ، فإنها خصت كتب المنطق ، وكتب أرسسطو طاليس بالذات عنابة فائقة ، والذي تؤكد الروايات أنه لم يكن شيء من المنطق الأرسطي على يدي الخليل وسيبوية ، وإذا عدنا إلى ما عرفه الدرس النحوى من اختلاف بين مدراسه ردنا بعض ذلك إلى ما عرفه اليونان من اختلاف بين مدرستي الإسكندرية ويرمانون حيث اتجهت الأولى إلى اطراد القواعد والقوانين الطبيعية ، وكانت الأخرى على النقيض من ذلك ، وأثر هذا على دراستيهما اللغوية فكانت الأولى قياسية في أحکامها واهتمامت الثانية بالرواية والنقل ، وانطبق هذا على ما كان بين مدرستي البصرة والكوفة النحويتين .

وقد يرفض كثير من الدراسين الحكم بتأثير النحو العربي بالمنطق اليوناني وحجتهم في ذلك ما عرف عن أحمد بن فارس (ت 395 هـ) من رفضه للفلسفة عموماً، وما دار بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتي بن يonus الفيلسوف حين رفض السيرافي طرق المناظقة ومناهجهم في مناظرة جمعت بينهما في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل العارض سنة (5) 326 هـ

ولكن الحقيقة على خلاف ذلك تماماً ، فأثر المنطق اليوناني على الحياة الفكرية العربية لا يمكن إنكاره بحال ، فهذا الإمام الشافعي (ت 204 هـ) يقول : " ما جهل الناس واحتلقو الالتركم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطو " ⁽⁶⁾ . وهذا أبو علي الفارسي قد أولع بالقياس والنظر العقلي حتى قال " إنه لأهون علي أن أخطيء في خمسين مسألة مما به الرواية ، من أن أخطيء في مسألة قياسية واحدة " . وقد أقر الفارابي هذه الصلة فقال : " صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، ذلك أن صناعة المنطق في العقل والمعقولات(المعاني) ، كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات ⁽⁷⁾ .

وقد تجلت صناعة المنطق في النحو العربي في أمهات القضايا التي استعملتها النحو أدلة لصياغة أحکامه وقوانينه وتعني بها القياس وما يستتبعه من علل ، وفي قصة الحضوري والفرزدق البيان على تعليقات النحاة ، لتفسير القواعد والأحكام التحوية ، وقد شغف النحاة بالنظر في علل النحو حتى وضع أبو القاسم الزجاجي (337 هـ) كتابه " الإيضاح في علل النحو " . والعلة هي البذرة الأولى لنمو وترعرع آفة العامل التي عانى منها النحو طويلاً وأنقلت كاھله وأورثه السخط والمحاجة ، حتى كانت ثورة ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) على كل ماله صلة بالفلسفة والتفلسف بل دعا إلى التسلیم بما نطقت به العرب.

ولم يقتصر دخول المنطق وانتهائ حرمة النحو على القياس والتحليل فحسب ، بل إن هناك كثيراً من القضايا اللغوية الأخرى التي أصيّب فيها ، من ذلك مثلاً المقولات الأرسطية العشر وهي الجوهر والكم والكيف والمكان والزمان والوضع والملك والفاعلية والقابلية و

إلاضافة ، واعتبارها المرجع الأول في قضايا النحو وعلاقاته ، فالكلمة جوهر مختلف عما سواه ، والفعل زمان وبين الفعل وفاعله إضافة ، إذا خلا منه . والمفعول يجسد القابلية ، وكثيرة هي المناسبات بين المنطق والنحو ، كالإسناد في النحو والجملة في المنطق والجملة الاسمية وصورة القضية الحاملية ، والنفي والتناقض ، والشرط والتضمن ⁽⁸⁾ . ونظيف إلى هذا ما شاع بين نحاة العرب من مصطلحات منطقية كالأصول والفروع والعوامل والحكم والغرض والسبب والعلة .

ولكل هذا فإن النحو العربي لم يكن خلوا من النظر العقلي ، ولئن كان هذا النظر العقلي من حق الباحث التحوي بوصفه لونا من ألوان التفكير الإنساني ، فإن ما يعبأ عليه هو أن هذا التفكير قد حاد عن طبيعته الاستدلالية التي هي عماد المنطق الطبيعي وهو مشترك بين كل الناس إلى منطق يبحث في العلاقات العقلية وهو عينه منطق يونان .

التركيب النحوي والبحث البلاغي :

شغف العرب قديما بالفصاحة والبيان وعدوهما من كمال السيادة قال الجاحظ : <إن العرب تسود على أشياء .. كان أهل الجahلية لا يسودون إلا من تكاملت فيه ست خصال ، السخاء والنجدة والصبر والحلم ، والتواضع والبيان >⁽⁹⁾ . إن هذه الم حالة التي ألقاها العرب على لغتهم ليست بدعا من الأمر ، فلم يلق إليهم كتاب قبل القرآن – يأخذ بأيديهم ويفتنهم بما كانوا فيه ، ولم يكن بينهم نظر عقلي يشغلهم بالتفكير في الكون ومشكلاته ، مما كان منهم إلا أن يقتربوا في القول ويدعوا في الشعر وكأن غاية وجودهم أن يبهروا الدنيا بفصاحة لم يؤتّها أحد من العالمين .

وغایة الفصاحة والبيان عند المتقدمين من العرب ، الإيجاز . وهو أن يؤتي بالمعنى الكثير في أقل صورة لفظية ممكنة ، فالإطالة عندهم من موجبات الخطل ، وهو مستكره مقوت ، فتراهم يمحفون الحرف والكلمة والجملة لا يأبهون لشيء إذا كان المعنى مدركا ، وربما تكون هذه الصفة الغالبة في كلامهم أحد أسباب ولعهم بالشعر . إذ لا يخفى أن الشعر لا يتحمل من الإطالة ما يحتمله القول عموما ، قال البحترى :

والشعر لمح تكفي إشارته وليس بالهدى طولت خطبه

والبلاغة كغيرها من العلوم اللغوية لم تتح لها رؤية النور إلا في العصور الإسلامية ، ونستطيع أن نلحظ هذا الاهتمام بدأية من القرن الثاني حيث نشطت حركة التأليف في مختلف العلوم القرآنية . فالقرآن درة حرص المسلمين عليها فكان لهم من إشعاعها ما أضاء عقولهم بالمعرفة فأشاؤا النحو ليعلن على صحة تلاوته ، وعنوا باللغة ليثبتوا عروبة كلماته وفصاحة نصه . غير أنه ، وإن كان من كلام العرب فقد سما عنه في معاجز الإعجاز ، فلم يجدوا وسيلة لتبیان هذا الإعجاز الذي أفحى الألسن ، إلا أن يتبعوا حسن تأليفه ، وبراعة تركيبه وما اشتمل عليه من عنودية وجذالة وسهولة وسلامة ، ورأى المعترلة أن الإعجاز القرآني إنما كان بالصرفة ⁽¹¹⁾ . ، وهو صرف العرب عن معارضته . ومن أوجه إعجازه نظمه الحكم ، وإئتلافه الذي لا يجارى . ومن هذا النظر إلى حقيقة الإعجاز ، أصبحت البلاغة على صلة وثيقة بالتركيب ، وما يؤكد هذا الكلام وبؤيده ، تلك التوجيهات النحوية التي كان يوجه النحاة بها مختلف القراءات القرآنية ، لتنصرف إلى معانٍ بذاتها دون أخرى ، ورائدhem في ذلك ذوقهم الرفيع وتحسّسهم للعلاقات في مختلف أجزاء الكلم ونظمها وترتيبها ، كذلك حقيقة أخرى يجب ألا نغفل عنها ، وهي أن النحاة الأوائل ، إنما كانت نشأتهم نشأة قراءة . فكان لهم حس طريف وذوق رفيع في معرفة موقع الوقف والابتداء في آي الذكر الحكيم ، وحسن ذلك وقيمه إنما يتوقف على الصلة المعنوية أو النحوية بين ما وقف عليه وما ابتدئ به ، لذا رأيناهم يجعلون الوقف أربعا ، تماماً وكافياً وحسناً وقبحا ⁽¹²⁾ ، بحسب تفاوت درجات الصلة بين الكلمة أو الجملة الموقف عليها والمبتدأ بها من جهة التركيب والمعنى ، وما يؤيد هذا ما قرره السيرافي: < إن معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتؤخى الصواب في ذلك ، وإن زاغ شيء من هذا النعت فإنه لا يخلو أن يكون ساعغاً بالاستعمال النادر والتأويل بعيداً أو مردوداً بخروجه من عادة القوم الجارية على فطرتهم ><⁽¹³⁾ .

وكل الدلائل ترسخ الاعتقاد بتلك الصلة ، بين القاعدة النحوية وما تؤديه الجمل والتركيبيات من معانٍ، ولو نظرنا في كثير من الأبواب النحوية التي طرقها النحاة وعللوا فيها لقواعدهم

وتحججوا لصحتها بمقتضيات البلاغة والبيان لوجدنا ما يثبت ذلك قطعا، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد عرّفنا ولعه بالتعليق يعمد إلى تخيّجات نحوية أساسها الأول البلاغة ، كثرة الاستعمال ، ومن ذلك حذف الفعل مثلا ، كقولك : (مكّة والله) إذا رأيت أحدهم راحلا ، وهذا الحذف اشترط فيه قرنية هي أن يكون السامع عالما بمكانه غير ملتبس عليه الأمر فيه ، ومن ذلك سؤال سيبويه إيه عن قوله تعالى : < حتى إذا جاءهاوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم >⁽¹⁴⁾ . أين جواها ، وقوله تعالى : < ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب >⁽¹⁵⁾ ، فقال : إن العرب تركت في مثل هذا الخبر الجواب ، في كل منهما لعلم المخبر لأي شيء وضع الكلام⁽¹⁶⁾ . فالحذف في كلا الجملتين مدعاه الأول الإيجاز وعدم إرهاق السامع بما كان قد علمه .

وإذا كانت هذه الآراء مما تقله سيبويه عن أستاذة الخليل في محاولة إقامة صرح النحو على أساس علم البلاغة الذي لم تكن حدوده قد تبيّنت ولا معالمه قد ترسّمت ، فقد كان لسيبوية نفسه مثل تلك الآراء التي لم يستطع فيها التعليل والتخيّج إلا على أساس بلاغي تذوقي . فالاستفهام بـ (هل) و (الممزة) إنما يؤتى به لأحد أمررين . هما طلب التصديق مع (هل) وطلب التصوير أحيانا وطلب التصديق أحيانا أخرى مع (الممزة) ، ويعني بالتصوير والتصديق ، أن الأول إدراك المفرد ، والثاني إدراك العلاقة ، وإدراك الجملة ، وقد خصص سيبويه مبحثا ليفرق بين مواضع الاستعمال كل من (هل) و (الممزة) وأول شيء يلاحظه سيبويه ، خصوصية الممزة عن بقية أدوات الاستفهام ، إذ يمكنها أن تدخل على الاسم وإن كان بعده فعل دونما قبح ، على العكس من بقية الأدوات إذ حقها الدخول على الأفعال ، يقول < حروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتداوا بها الأسماء >⁽¹⁷⁾ ثم يشبهها بحروف الشروط فيقول : < إنما حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حرف الجزاء ، وجواها كجواه ... إذا قلت : أين عبد الله ، فكأنما قلت : حيثما يكن آته >⁽¹⁷⁾ . ويؤكد سيبويه بعد هذا على أن (هل) لا تخرج عن أصل استعمالها الاستفهامي ، عكس الممزة التي تستعمل للتقرير أو الإنكار أو التوضيح ، وكل

هذه معانٍ بلاغية ، لا يمكن إدراكها عن طريق الوظائف النحوية ، ومن أمثلة خروج المزءوة عن الأصل واستعمالها للتوييخ قول الشاعر :

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك
أي تتلونون وتتحولون .

إن هذه الصلة التي لجأناها بين قواعد النحو ومباحث البلاغة ، لا شك في أن تمارها كانت صراعاً محتدماً حول أولوية الإلتفات والاهتمام بين اللفظ والمعنى ، وأيهما أحق بالاحتفاء ، لأنّ اللفظ تكون المزية في حمل المعنى والدلالة عليه أم المعنى لكونه المقصود بذاته والمعبر عن الأفهام ، وانتقل هذا الصراع إلى جوهر الدراسات القرآنية الأولى ، أي إعجاز القرآن ، فهل القرآن معجز بلفظه أم بمعناه ؟

فذهب قوم إلى أن اللفظ هو مناط الاعتماد وله المزية الأولى ، وعلى رأس هؤلاء الجاحظ الذي يقول إن المعاني ، مطروحة في الطريق ، وأن الفضل في اختيار الألفاظ التي تؤدي تلك المعاني ، فالمعاني على رأيه مشتركة بين جميع الناس يقول : <المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتحير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك >>⁽¹⁸⁾ ، بينما ذهب آخرون مذهبًا مختلفاً فرأوا أن الجودة تكمن في معانٍ دون أخرى.

وأطل القرن الخامس الهجري ليعرف ميلاد فكر جديد وتصور مغاير لكل ما شاع بين الناس في مسألة إعجاز القرآن فكان عبد القاهر الجرجاني بنظرية نظمه الراسم الحقيقى لطريق أتى بآيات الإعجاز لآى الذكر الحكيم من وجه مخالف لما عرف ، فليس النظم عنده ترتيب أو ارتباط الكلمات بقدر ما هو ترتيب المعاني في النفس وموافقة ذلك لقواعد النحو ، ففي نظره أن العلاقة وطيدة بين القاعدة النحوية واللفظ والمعنى ، لذلك فإن كثيرة من المعاني لا يمكن أن تؤدي مرادها بأحسن حال دونها حاجة إلى تأليف نحوى بعينه

التركيب والعلاقات النحوية :

أدى التمازج الذي عرفه الدرس النحوي العربي والأخلاط المنطقية إلى التأثير على صفاء منهجه اللغوي ، فإذا هو جمله من القواعد المنطقية يتلاعب بها النحاة المتنطقوون

ويتذمرونها مطية مساجلاتهم الكلامية ، فإذا النحو بعد هذا خلو من مائة ونصارته وإذا هو صنعة قصرت على الطبقة الأولى من الناس ، ولعلى قصة ذلك الأعرابي الذي مر على مجلس الأخفش (ت 211هـ) فسمع كلامهم في النحو ، فحار وعجب ، فقال الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب، فقال : "أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا" . فهذه شهادة أعرابي على ابتعاد هذه الصناعة عن متناول العوام، وليس من حقها ذلك ، فإذا النحو ينزلون عن مكانتهم التي أنزلهم إليها الناس أيام الخليل ، وإذا النحو قد أورث الانكسار في نفوس أهله والمشتغلين به، فرهدوا فيه وأعرضوا عنه إذ لم يعد صناعة مجده ولا سلعة مبيعة ، فهذا أبو العباس تعلب إمام الناس في الكوفة يتاؤه حسرة ويقول : "اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا ، واشتغل أهل الحديث بالحديث ففازوا واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد وعمرو فليت شعري ما يكون حالى في الآخرة " ⁽¹⁹⁾ .

وجاء عبد القاهر الجرجاني ، فاماطا اللثام عن تلك الصورة المروعة التي وصل إليها النحو ، من الأقوال العوいصة والتمارين الشاقة التي ما فكر الناطق الفصيح فيها ولا خطرت له على بال . قال مخاطبا من زهد في النحو واستصغر أمره: <وَمَا زَهَدُوهُ فِي الْنَّحْوِ وَاحْتَقَارُهُمْ لِإِصْغَارِهِمْ وَتَهَاوُخِهِمْ بِهِ ، فَصَنَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ أَشْبَعَ مِنْ صَنْعِهِمْ فِي الَّذِي تَقْدِيمُهُمْ وَأَشْبَهُ بِأَنْ يَكُونَ صَدَا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ وَعَنْ مَعْنَاهِهِ ، ذَلِكَ أَنْهُمْ لَا يَجِدُونَ بَدَا مِنْ أَنْ يَعْتَرِفُوا إِلَيْهِ فِيهِ ، إِذَا كَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ مَغْلُقَةَ عَلَى مَعَانِيهِا حَتَّى يَكُونَ الإِعْرَابُ هُوَ الَّذِي يَفْتَحُهَا ، وَأَنَّ الْأَغْرِضَ كَامِنَةَ فِيهَا حَتَّى يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَخْرِجُ لَهَا وَأَنَّ الْمِعَارِ الَّذِي يَتَبَيَّنُ نَقْصَانَ كَلَامِ وَرِجْحَانِهِ حَتَّى يَعْرُضَ عَلَيْهِ الْمَقِيَاسُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ صَحِيحَ مِنْ سَقِيمٍ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِ >⁽²⁰⁾ .

ونرى الجرجاني يلتمس العذر لهؤلاء النحاة في إعراضهم عن النحو إذ لم يكن جحودهم للنحو مطلقا وإنما لمسائل وطرائق فيه قال: <فَإِذَا بَدَأُوا وَذَكَرُوا مَسَائِلَ التَّصْرِيفِ الَّتِي يَضْعُفُهَا النَّحْوَيُونَ لِلرِّيَاضَةِ وَلِضَرْبِ تَمْكِينِ الْمَقِيَاسِ فِي النُّفُوسِ ... كَقُولُهُمْ مَا وَزْنُ عَزْوَيْتُ ؟ وَمَا وَزْنُ أَزوَنَانِ ؟ وَقَالُوا أَتَشْكُونَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِدُهُ إِلَّا كَدَّ الْفَكْرِ وَإِضَاعَةَ الْوَقْتِ ؟ . قَلَّا

لهم : أما هذا الجنس فلسنا نعيكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم <>⁽²¹⁾.

فقد اعترف عبد القاهر صراحة بعدم جدوى هذا الغوص النحوي وأنه لا يجدى سوى الكد الفكرى والخروج عن السليقة اللغوية والتركيب الحق للعربية ، فليس كل هذا مما يعين على فهم كتاب الله وبيان أوجه إعجازه ، وهو الأمر الذى تصدى لاتباته الشیخ في رسالة(الدلائل) ، لذا فإن طريق النحو هذه لن تجدى معه نفعا وعليه تخير سبل أخرى ولقد رأى فيه مفتاح المعالى ودليلا على ما استغرب من الأغراض المبثوثة بين أصوات الألفاظ ، إن نظرية النحو هذه قد أعادت له الرواء وبثت فيه الحياة وجعلته أقرب إلى روح المنهج السليم فارتفع النحو عنده عن مستصغر الظنون وتعالى عن رديء الأفهام فكان الكاشف لوجوه المعانى وطرائق التركيب .

ولقد حاول نفر من النحاة الإشارة إلى ضرورة خروج النحو من دائرة الخطأ و الصواب إلى النسق والتركيب ، فليس الأمر مجرد وضع ألفاظ بإزاء معان فحسب ، وإنما الأمر يتخطى كل ذلك إلى عملية التركيب على حسب مقتضيات المعانى التي يريد أن يعبر عنها المتكلم ، فتحدد أبا سعيد السيرافي يقول : < إن معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكانه وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتتأخير ، وتؤخى الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، فإن زاغ شيء من هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردودا لخوجه عن عادة القوم الجارية على فطريتهم >>⁽²²⁾ .

والنحو بهذا المعنى أصبح سر صناعة العربية ، فهو رابط الصيغ الذهنية وهو الذي يساعد اللغة على تخطي الصعاب لوصول إلى عملية الإبداع ، لقد أصبح النحو في الكثير من مباحثه يستهدف تحديد علاقة الألفاظ المستقلة بالمعانى ثم يستهدف تبعا لذلك طبيعة الوحدات الكلية وعلاقتها التجاورية التي يبدعها النحو أو لنقل أنها هي التي تبدع النحو

⁽²³⁾

والتركيب النحوي عند الجرجاني يمثل نظاما فنيا متكاملا ، والنحو هو الذي يقدم للمبدع احتمالات الأوضاع الكلامية التي يرتبط بعضها ببعض في وحدة من المعانى والأفكار لا تتمثل إلا في الذهن ، فإذا أردنا أن ندرك حقيقة العمل الأدبي فعلينا أن ننظر إلى التراكيب في علاقتها بالألفاظ أو الرموز اللغوية من ناحية ثم في علاقتها الداخلية بالامكانات النحوية من جهة أخرى ، وبرى الجرجاني أن دراسة الكلمات في حد ذاتها لا تمثل شيئا في فهم النص بل إن الفهم لا يتمثل إلا في العلاقات بين الكلمات .

وإذا كانت الألفاظ لم توضح لتعرف معانيها في أنفسها ، فمعنى ذلك أن الفكر لا يتعلق بمعاني الألفاظ ذاتها ، فما هي علاقة الفكر باللغة إذا ؟

في رأي عبد القاهر أن الفكر لا يتعلق إلا بما بين المعانى من علاقات ، ثم أن هذه العلاقات ليست إلا معانى النحو < فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متذكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله ، ولا يتذكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، أو يجعله فاعلا أو مفعولا أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو مشاكل ذلك >>⁽²⁴⁾ . ثم لا يكتفي هذا بل يمثل ببيان بشار :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تحاوي كوكبه

ليرى كيف يتعلق الفكر بمعانى النحو لا مجرد معانى الكلام ، ومع هذا فهو لا ينفي تمام النفي هذا التعلق فيقول : < واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلام المفردة أصلا ، ولكنني أقول أنه لا يتعلق بها مجردة من معانى النحو ومنطوقاتها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانى النحو وتوضيحها كالذى أريتك >>⁽²⁵⁾

ويشنى مفصلا تلك العلاقات والأسباب على نحو استطاع أن يجعله مناط بحثه طيلة حديثه عن هذه القضية في كتابه (الدلائل) ، إذ يقول : < والكلم ثلات : فعل واسم وحرف وللتتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بحما >> .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له ...

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا ، أو متزلا من الفعل مكان المفعول وذلك في حبر كان وأخواتها الحال والتمييز...
وأما تعلق الحرف بهما فهو على ثلاثة أضرب .
أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف البحر ...
والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف هو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول كقولنا : جاءني زيد وعمرو .
والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه .

إن الجرجاني بمفهومه هذا لأحوال انتظام الكلام في الجملة ليتخير منهجا جديدا في رؤيته للنحو العربي فقد تحيأ لهذا الأخير أن يولد ثانية بعد أن كان قد أبكر به قبل ذلك بثلاثة قرون ، سيبويه والمتقدمون من نحاة البصرة ، فإذا هو يتخد عند الجرجاني صورة حية مستمدة من تجدد المعنى في مختلف الأبنية التي يعرضها ، على تفاوت في هذا التجدد بين منشئي هذه المعانى . ولاشك في أن الشعراء كانوا أقدر الناس على أن يلبسوا الألفاظ والتركيب التي يستعملها الرجل العادي حلا لم يكن ليلبسها إياها من بعدها عن هذا الفن . وإذا علمنا أن غاية الشيخ من كل ما قرره هي إرساء دعائم نظرية فريدة في الإعجاز القرآني أدركنا سبب عنایته وإطالته في الحديث عن مزية التركيب والنظم وما يوجبه من العلاقة النحوية ، وذلك ليتجلى وجه الإعجاز سافرا مفترا عن كل براعة ، فيوصد بذلك الباب على كل المدعين بإعجاز القرآن من جهة الصرف ، ويقرر حقيقة أن هذا الإعجاز < إنما مداره الأول توخي معانى النحو وأحكامه فيما بين معانى الكلم ، تبت من ذلك طالب ذليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروعه ولم يعلم أنها معده ومعانيه وموضعه ومكانه وأنه مستنبط له سواها وأن لا وجاهة لطلبه فيما عداتها ، غار نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم له بالخدع > (26)

النظم والقانون النحوي:

لا ينبغي الخطا بالظن أن عبد القاهر الجرجاني هو الواجد الأول لمصطلح النظم ، فقد تحدث عنه قبله كثير من خاضوا في البحث عن مكامن الإعجاز في القرآن خصوصاً، والجمال في الأدب عموماً ، ولكن على اختلاف بينهم وعلى تفاوت في الإطلاق حيناً آخر ، فإذا كان الباقيان يرى أن القرآن معجز بنظمه فإن تعلياته تباعد بينه وبين فكر الجرجاني في النظم ، فهو يرى أن القرآن مخالف في نظمه لجميع وجوه النظم عند العرب ، وهو ما يصر عبد القاهر على إثبات عكسه ، وهو يجعل السجع والشعر أسلوباً من النظم ⁽²⁷⁾. على حين يرى الجرجاني أنه (النظم) توخي معانٍ نحو فيما بين الكلم ، والمتبع لآرائه في النظم وتصوره لمفهومه يجدنا لا تحد عن سمت رسمه في بداية كتابه ، وهو أنه مراعاة واجبة لأحكام النحو وما يتعلق به الكلم بعضه بعضاً > واعلم أنه لا نظم في الكلم ، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، وبين بعضها على بعض و يجعل هذه بسبب من تلك >>⁽²⁸⁾ وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف منهاجه التي نجحت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها>>⁽²⁹⁾.

وإذا ذكر النظم بهذا المفهوم ، ذكرنا ركتبه الأساسين اللفظ والمعنى ، والشيخ عبد القاهر يؤكّد غير ما مرة أن المعنى هو صاحب الفضل والمزية وأن الألفاظ أو وعية المعانى التي يقصد إليها المتكلّم وتسبق إلى نفسه قبل أن ينطلق بها لسانه ، فهي مهما وصلت في الحسن والخرالة وبعد عن الغرابة والتنافر ليس لها مدلول من المعنى عنده إلا إذا صيغت صياغة منسجمة مع القوانين النحوية، فإذا أغفلت القاعدة في التركيب فلا قيمة للفظ من حيث هو لفظ في نفسه ، ولا يفهم من التركيب المعنى الذي يقصد إليه المتكلّم ، ويدلّ على هذه الحقيقة بقوله : > وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها معاني جارتها وفضل مؤانتها لأنواعها >>⁽³⁰⁾ ، ولكن مع هذا فهو لا يختلف بالمعانى منفردة فيها جم

من وقفوا عند المعنى في عمومه ليحكموا به على جمال الموضوع أو قبحه مغفلين شأن الصياغة ، يقول : <> واعلم أن الداء الدوى والذي أعيأ أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل من المعنى <>⁽³¹⁾ . ويخلص عبد القاهر من كل هذا إلى أن اللفظ والمعنى متلازمان في العملية الفكرية التي تتجلّى فيها الصورة الأدبية عن طريق صياغتها ، وإذا كانت العبرة بالألفاظ في موقعها من الجمل فليس لأنها المقصودة بالفكرة بل يقع هذا ملازماً للمعنى المدلول عليه في الصورة⁽³²⁾ .

إن التلازم بين اللفظ والمعنى في صياغة الجمل ودلالتها على الصورة هو ما قصد إليه الجرجاني بالنظم ، وهذه الصياغة هي محور الفضل والمزية في الكلام ، وهذا المفهوم للنظم هو ما يعرف عند الغربيين بعلم التراكيب (syntaxe) وهو عندهم أهم أجزاء النحو وكما أن النظم لا يظهر في الكلمة إلا بحسب موقعها في الجملة وبه تتأثر الصورة التي يهدف الأديب إلى رسها ، فكذلك الجملة لا يبين حسن نظمها إلا إذا ائتلت بدورها مع جاراتها في ما تهدف إليه هذه الجمل من معنى .

ويتجلى مفهوم النظم عند الجرجاني في دلالات ثلاثة هي⁽³³⁾ :

1- الدلالة التحوية :

فالنص كيان له بناؤه ولابد من وجود الروابط والعلاقات التأثيرية لتوحد وحداته المكونة له ، قال : <> واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل بشيء منه<>⁽³⁴⁾ ، وقال أيضاً : <> فلا ترى كلاماً وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معانٍ النحو وأحكامه ووجوده يدخل في أصل من أصوله <>⁽³⁵⁾ .

فعبد القاهر يرى أن عملية الإبداع تمر بمراحلتين هامتين تتمثل الأولى في مرحلة الصواب والخطأ وهي تختص بالقواعد التحوية بمعناها الخاص والأخرى تبعدي ذلك إلى مناط الفضل والمزية ، فهو يتعامل مع النحو باعتباره وسيلة من وسائل استغلال الطاقة

الكامنة في اللغة ، ومحاولة استخلاص الامكانيات المتاحة من هذه الطاقة عن طريق ما عرفه من المعانى الأول والمعانى الثانية للنحو⁽³⁶⁾ .

وإذا كان النحو هو الضابط الأول وهو الكاشف عن دقة النظم فإنه قد يعترض معترض على رأي عبد القاهر فيقول إن البدوي الذي لا علاقة له بالنحو قد يأتي بضرور من النظم لا يقدر عليها كبار النحاة ، وفي تأن وسعة يحب الشيخ على اعتراضهم فيقول : < والاعتبار هو بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ><⁽³⁷⁾ . أي أن العبرة ليست بمعرفة مصطلحات النحويين ودراساتهم وإنما هي في حسن الاستعمال اللغوي حيث يحيى التركيب من حيث صحته الداخلية والخارجية متفقاً مع قواعد النحو وأعراف اللغويين .

2- الدلالة الموقعة أو المقامية أو الترتبية : للكلمة وارتباطها مع الكلمات الأخرى وما يحدثه هذا الارتباط من تصورات قال : < واعلم أنك إذا رجعت إلى نسخ علمت علما لا يعتريه الشك أن لأنظمة في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض وبيني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك ><⁽³⁸⁾ ، إذ التعليق مثل : < النسج والتأليف والصياغة والبناء واللوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يجب اعتبار الأجزاء بعضها من بعض حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحيث لو وضع في مكان غيره لم يصلح ><⁽³⁹⁾ .

إن براعة التحليل اللغوي لا تكمن فقط في اختيار النماذج الصالحة للتعليق وإنما تبدو أكثر في اختيار الموضع المناسب لكل وحدة والذي يتم على إثره التعليق فيما بينها بمراعاة ما يتلاءم من تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار مع طرق الارتباط الداخلي بين الصيغ بما لا يخرج عن القوانين اللغوية من تعريف أو تنكير أو مراعاة للجنس أو النوع ، ومن هنا نستطيع تحديد ثلات محطات يقف عندها الناظم مراعياً حسن تأليفه ونظمته وهي :

أ- الاختيار : حيث يعمد صاحب النظم إلى حسن اختيار كلماته وألفاظه وأوجه نظمها بما يوائم غرضه ، وفي ما يكون بين هذه الكلمات من توافق موسيقي وتشابك في المعنى .

ب-الموقعية : وتحدث في باب التقديم والتأخير وحسن التصرف فيهما وهو مناط المزية والفرق بين مختلف التأليف .

ج- المطابقة : وهي جملة القوانين التي تحكم النظام الداخلي للكلمات من تنكير وتعريف وإفراد وتأنيت وتذكير ، وقد عدها الدكتور تمام حسان من القرائن اللغوية للتعليق ⁽⁴⁰⁾ .

إذا حوالنا استجلاء هذه القواعد وجدنا الجرجاني لا يحيد عنها وهو يحمل ويبين الرونق والطراوة والحسن والحلابة في أبيات إبراهيم بن العباس إذ يقول :

فلو اذ نبا دهر وأنكر صاحب سلط أعداء وغاب نصیر
 تكون عن الأهواز داري بنجوة ولكن مقادير جرت وأمور
 وإن لأرجو بعد هذا محمدا لأفضل ما يرجى أخ وزیر

>> ثم تنفرد السبب في ذلك فتجد :

من أجل تقديمه الظرف وهو إذ نبا على عامله (تكون). [موقعية]
وأن لم يقل : فلو إذ تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبادر [اختيار وموقعية] .
ثم أن ساق التنكير في جميع ما أتى به من بعد [مطابقة]
ثم أن قال : وأنكر صاحب ولم يقل وأنكرت صاحبا [اختيار ومطابقة].
وكل هذا من معاني النحو كما ترى <>⁽⁴¹⁾ .

3- دلالة البناء:

ويقصد بها وحدة التأليف بين المعنى واللفظ >> واعلم أن ما ترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواлиها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبه بالتفكير ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية لمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني <<⁽⁴²⁾ . وليس الترتيب هنا ترتيب الكلمات المفردة، بل المقصود هو

الأحكام التي تحدث بالتركيب لأن الألفاظ وضعت لأن يضم بعضها إلى بعض على رأي الجرجاني.

فهذا هو مدار النظم ومفهومه لدى عبد القاهر الجرجاني إذ ليس هو كما اشتبه على الكثرين ، نظم للحروف وتوال لها .

ف بهذه النظرة إلى النحو وعلاقاته وأثرها في بناء الكلام وفضصلها في التفاضل بين أحناس العباري وأنواع الصور حق النحو العربي على يدي عبد القاهر الجرجاني مولده والثاني ، وكان بذلك الشيخ بحق صاحب نظرية نحوية متميزة عن خصائص النظرية الأولى التي ابتدعها الخليل و سيبويه ، والتي أسمينها نظرية النحو الثانية ، هذه النظرية التي تضع قوانين النحو بإزاء قوانين البلاغة وتجمع بينهما في أداء لغوي يحقق البلاغة والجمال في التعبير . وهي نظرية أمكن على ضوئها النظر بمنطق لغوي بحث إلى إعجاز القرآن الكريم وتحديه لكل ألوان البيان العربي.

الهوامش :

1- قدامة بن جعفر - نقد الثغر - مقدمة طه حسين

2- السيوطي بغية الوعاة ص 217

3- تمام حسان الأصول ص 52

* صار معتزليا

4- بغية الوعاة ص 181

5- ينظر التوحيدى أبوحيان - الإمتاع والمؤانسة ص 109 وما بعدها

6- السيوطي - الاقتراح في أصول النحو ص 57

7- الفارابي - إحصاء العلوم ص 54

8- في فلسفة اللغة ص 174

9- الجاحظ - البيان والتبيين 27-28

10- البحتري-الديوان 2 / 121

11- شوقي ضيف - البلاغة تطور وتاريخ ص 108

12- فؤاد خمير - فلسفة عبد القاهر التحوية ص 37-38

13- الإمتاع والمؤانسة ص 110

14- سورة الرمر الآية 73

-
- 15- سورة البقرة الآية 165
16- سبيوبيه - الكتاب - 453/1
17- المصدر نفسه ص 88/1
*البيت في الكتاب لم ينسب إلى قائله 88/1
18- الجاحظ - الحيوان 3/131
19- عبد الفتاح لاشن - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند الجرجاني ص 41
20- الجرجاني عبد القاهر دلائل الإعجاز ص 23
21- الدلائل ص 24
22- مصطفى مندور - اللغة بين العقل والمغامرة ص 138
23- محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية ص 138
24- دلائل الإعجاز ص 314
25- المصدر نفسه والصفحة نفسها
26- المصدر نفسه ص 404
27- البد راوي زهران - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها ص 166
28- الدلائل ص 44
29- المصدر نفسه ص 63
30- نفسه ص 47
31- نفسه ص 63
32- محمد غنيمي هلال - النقد الأدبي الحديث - ص 272
33- طراد الكيس - قراءة جديدة للجرجاني - مجلة أفلام عدد 3 مارس 1990
34- الدلائل ص 64
35- نفسه ص 65
36- شكري عياد - المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية - مجلة أفلام عدد 11
أوت 1980
37- الدلائل ص 283
38- نفسه ص 40
39- المصدر نفسه والصفحة نفسها
40- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومتناها ص 177
41- الدلائل ص 68-69
42- نفسه ص 43